التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري

في الفترة منذ ١٥ أغسطس ٢٠١٧ حتى ١ أغسطس ٢٠١٨

أوقفوا الاختفاء القسري

StopForceDisap

WWW.STOPENDIS.ORG

ECRF

التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري

في الفترة منذ ١٥ أغسطس ٢٠١٧ حتى ١ أغسطس ٢٠١٨

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري

في الفترة منذ ١٥ أغسطس ٢٠١٧ حتى ١ أغسطس ٢٠١٨

الفهرس

مقدمـــــة ٥

منهجية الرصد ٩

الفتـرة منـذ ١٥ أغسـطس ٢٠١٧ وحتـى ١ أغسطس ٢٠١٨ في أرقام ١٢

التوصـــيات ٢٥

مقدمة :

في الذكرى السنوية لليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، تُصدر حملة أوقفوا الاختفاء القسري التقرير السنوي الثالث لها منذ بدء عملها في 2015، يأتي هذا التقرير عقب شهرين من تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية لفترة ثانية بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في يونيو 2018، وكانت فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأولى قد شهدت ممارسة واسعة لجريمة الاختفاء القسري حيث سجلت حملة الاختفاء القسري؛ معدلات مرتفعة لأعداد ضحايا الاختفاء القسري خلال الأربع سنوات الماضية؛ الأمر الذي يشير إلي إطلاق يد الأجهزة الأمنية في ممارسة هذه الجريمة دون محاسبة، وترى حملة أوقفوا الاختفاء القسري أن استمرار جريمة الاختفاء القسري بتلك المعدلات التي رصدتها الحملة في جميع محافظات الجمهورية على مدار خمس سنوات قد ترقى إلي الجرائم ضد الإنسانية.

شهدت الفترة منذ 1 أغسطس 2017 حتى بداية أغسطس 2018 الجاري استمراراً لسياسة وزارة الداخلية في القبض على مواطنين وإخفائهم قسرياً في مقرات احتجاز رسمية وغير رسمية أبرزها مقار الأمن الوطني، حيث لم تلحظ الحملة تغيير في سياسة وزارة الداخلية خاصة قطاع الأمن الوطني منذ تعيين اللواء محمود توفيق رئيس جهاز الأمن الوطني السابق[1] 6 يونيو 2018؛ بدلاً من اللواء مجدي عبد الغفار والذي تولي مهام الوزارة في 5 مارس 2015 .[2]

أصدرت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" عدة تقارير حول جريمة الاختفاء القسري في مصر شملت الفترات منذ 30 يونيو 2013 وحتى الأول من أغسطس 2018، بإجمالي 1521 حالة تعرضت للاختفاء القسري، تم رصدها وتوثيقها في 3 تقارير تم إصدارها، ففي التقرير الأول والذي شمل الفترة منذ 30 يونيو 2013 وحتى نهاية أغسطس 2016 تم رصد 912 حالة، والتقرير الثاني في الفترة منذ أغسطس 2016 وحتى أغسطس 2017 تم رصد 378 حالة، ومنذ أغسطس 2017 وحتى أغسطس 2018 تم رصد 230 حالة تعرضت للاختفاء القسري.

أبرزت تلك التقارير حالات المفقودين خلال الأحداث التي تلت الثلاثين من يونيو 2013 منها؛ أحداث الحرس الجمهوري وأحداث المنصة ووقائع فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، كما تناولت التقارير أبرز أماكن الاحتجاز التي قضى فيها الضحايا فترات اختفائهم وكانت غالبيتها ممثلة في مقار الأمن الوطني يقضون فيها فترات تتراوح ما بين يومين إلى قرابة السنة يتم فيها

1

[1] - بي بي سي، مصر: تعيين حكومة جديدة والدفاع والداخلية أبرز التغييرات،14 يونيو/ حزيران 2018، متاح على: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44484294

2

[2] - باهي حسن، تعرف على مجدي عبدالغفار.. «ابن الأمن الوطني» وزيرا للداخلية، المصري اليوم، الخميس 05-03-2015، متاح على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/671619

استجوابهم بطرق غير قانونية لإجبارهم على الاعتراف بجرائم تحت كافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة الإنسانية.

على جانب آخر من ارتفاع معدلات شكاوى الاختفاء القسري، قامت بعض عائلات ضحايا المفقودين بإطلاق حركة اجتماعية جديدة في نهاية عام 2013، وأسموها (رابطة أسر المفقودين). أسس تلك الرابطة عائلات المفقودين الذين فقدوا ذويهم في الأحداث التي تلت الثلاثين من يونيو 2013، كانت تلك المجموعات من الأهالي يتحركون سويًا من أجل معرفة الحقيقة بشأن أبنائهم المفقودين، كما امتد ذلك الهدف لبناء علاقات اجتماعية من أجل اتخاذ السبل السلمية، منها؛ التواصل مع المنظمات الحقوقية والتحاور مع شخصيات عامة، وتنظيم مؤتمرات صحفية. فكانوا يتجمعون مرة أسبوعيًا لعقد مقابلة مع إحدى المنظمات أو تقديم بلاغات جماعية للنائب العام، أو التواصل مع الشبكات الإخبارية أو حضور مؤتمر صحفي تنظمه إحدى المؤسسات الحقوقية.

ولكن مع تصاعد موجات القمع فقد قامت الأجهزة الأمنية بإلقاء القبض على مؤسسي تلك الرابطة؛ ففي 10سبتمبر 2017 ألقت سلطات مطار القاهرة القبض على إبراهيم متولي ــ والد عمرو إبراهيم متولي المفقود منذ أحداث الحرس الجمهوري وأحد مؤسسي رابطة أسر المفقودين ـ حيث كان متوجهاً إلي جنيف لحضور الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد أن أعد ملف عن قضية الاختفاء القسري في مصر لعرضه على الفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري لدى الأمم المتحدة لمناقشة القضية، تعرض متولي للاختفاء القسري لمدة ثلاث أيام في مقر الأمن الوطني بالعباسية تعرض فيهم لأشكال مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة الإنسانية ووجهت إليه نيابة أمن الدولة العليا اتهامات بتأسيس وتولي قيادة جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون، ونشر وإشاعة أخبار كاذبة، والتواصل مع جهات أجنبية خارجية لدعمه في نشر أفكار الجماعة، على خلفية القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا. ويتم تجديد حبسه منذ ذلك الحين. وهو محتجز حاليا بسجن طره شديد الحراسة سيء السمعة والمعروف بسجن العقرب.

على جانب آخر، يستمر احتجاز الدكتورة حنان بدر الدين ـ زوجة المفقود خالد حافظ عز الدين منذ أحداث المنصة يوليو 2017ـ لأكثر من عام، وهي أيضاً أحدى مؤسسي تلك الرابطة، وألقى القبض على حنان في سجن القناطر أثناء مقابلتها مع أحد الناجين من الاختفاء القسري أثناء محاولتها الوصول لمعرفة الحقيقة والوصول لمعلومات بشأن زوجها المفقود وتم اتهامها في القضية رقم 5163 لسنة 2017 ووجهت اليها نيابة جنوب بنها الكلية اتهامات ... ابلانضمام لجماعة محظورة، وإدخال ممنوعات إلى السجن.

في فبراير 2018 أدانت الحملة في بيان لها ما وصفته بتصاعد وتيرة الاختفاء القسري ضد صحفيين ونشطاء المجتمع المدني مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في مصر، جددت فيه الحملة مطالبة وزارة الداخلية بالكف عن ممارسة جريمة الاختفاء القسري بعد تعرض الصحفيين والنشطاء للاختفاء القسري منها على سبيل المثال تعرض حسن البنا مبارك الصحفي المتدرب

بجريدة الشروق والباحث بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات.مصطفى الأعصر، للاختفاء القسري لمدة 11 يوماً؛ حيث ألقى القبض عليهما في 4 فبراير الماضي، أيضا تم القبض على الصحفي معتز ودنان يوم 16 فبراير، وحققت معهم نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 ووجهت لهم اتهامات بالانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون ونشر أخبار كاذبة ، كما ألقى القبض على الباحث وليد خليل الشوبكي وهو طالب دكتوراه في جامعة واشنطن.يوم 23 مايو الماضي حيث كان يجري بحثاً ميدانياً عن القضاء المصري ، ثم ظهر في نيابة أمن الدولة العليا يوم 27 مايو على ذمة القضية 441، وضمت تلك القضية35 متهماً بينهما مجموعة من نشطاء المجتمع المدني والصحفيين أبرزهم عزت غنيم المدير التنفيذي للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وعادل صبري رئيس تحرير موقع مصر العربية، ووائل عباس صحفي ومدون. .

عن حملة أوقفوا الاختفاء القسري

بالتزامن مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري 30 أغسطس 2015 أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملتها (أوقفوا الاختفاء القسري) لمناهضة الاختفاء القسري في مصر، كان الهدف العام للحملة منذ إطلاقها هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر بعد انتشارها على نطاق واسع، بشكل أثار فزع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وذلك في ظل سعي بعض الوسائل الإعلامية ما بين إنكار تلك الجريمة، بالتواطؤ مع المسؤولين عن حدوثها، أو تبرير ارتكابها باعتبارها ممارسةً لازمةً من أجل مكافحة الإرهاب. وهو الأمر الذي يؤدي إلى إفلات مرتكبي الجريمة من العقاب، ويؤدي إلى تكرار الانتهاكات وشيوعها مما يترتب عليها انتهاكات أوسع كالقتل خارج إطار القانون ومحاكمات غير عادلة تصل لأحكام تودي بالحق في الحياة كأحكام بالإعدام.

وقد اعتمدت الحملة خلال توثيقها ورصدها لحالات الضحايا على مدار عملها على التعريف الذي أقرته الأمم المتحدة في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في تعريف ماهية الاختفاء القسري، وهو؛ "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم

من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون" [3]

وكان الهدف على مدار السنوات الثلاثة الماضية هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر من خلال لفت أنظار المجتمع المحلى والدولي للقضية وزيادة الوعي بها، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، إلى جانب تقديم استشارات قانونية لعائلات الضحايا وتوجيههم لإتباع الإجراءات القانونية عند تقديم شكواهم عن تعرض أحد أفراد أسرهم للاختفاء القسري.

حظيت الحملة بعدة نجاحات، كان أهمها؛ ثقة عائلات الضحايا في فريق الحملة وبالأخص رابطة عائلات المفقودين، وهي رابطة تأسست في نهاية عام 2013؛ وكانت أهم أهدافها معرفة مصير أحبائهم المفقودين في الأحداث التي تلت 30 يونيو 2013. كذلك، زيادة اهتمام بعض المنظمات الأهلية المحلية والمؤسسات الحقوقية الدولية بقضية الاختفاء القسري وإمكانية التشبيك معها. بالإضافة إلى استقبال أعداداً من المتطوعين الشباب من المهتمين بالقضية ضمن فريق الحملة.

على الجانب الآخر، برزت التحديات التي واجهتها الحملة في اقتصار الأنشطة التي تقدمها الحملة على الرصد والتوثيق والنشر المستمر عن حالات الاختفاء القسري التي توثقها الحملة عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتقديم الدعم القانوني. وذلك نظراً للتحديات التي تواجه المجتمع المدني حالياً في مصر من تهديدات بإغلاق لبعض المؤسسات العاملة بحقوق الإنسان واحتجاز بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، والتحفظ على أموال بعض مديري المنظمات الأهلية بسبب نشاطاتهم. ومع ذلك، يظل أبرز التحديات التي واجهتها الحملة هو خوف بعض الناجين من الاختفاء القسري من توثيق تجربتهم خوفاً من الملاحقة الأمنية، وخاصة في ظل عدم تصديق مصر على الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري لسنة 1992.

عملت الحملة منذ إطلاقها على وضع خطة إعلامية لتوجيه أنظار المجتمع المحلي والدولي إلى ضحايا الاختفاء القسري وما يتعرضون له داخل مقار الاحتجاز السري، وما تتعرض له عائلاتهم من

3

[3] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2006، متاح على: http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx

مشقة رحلة البحث عنهم بين معسكرات الأمن المركزي والسجون الرسمية والحربية وخلال تقديم الإجراءات القانونية، ويظل هناك تحدي آخر للحملة وهو حجب مواقع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحجب المواقع الصحفية التي تساهم في نشر الإصدارات حول وضع حقوق الإنسان [4]

منهجية الرصد:

سعت حملة أوقفوا الاختفاء القسري إلى التحقق من كافة المعلومات الخاصة بالرصد، حيث اعتمدت الحملة في هذا التقرير على مصادر أولية في التوثيق من خلال جمع المعلومات والتواصل مع أسر المختفين قسريا، إما عن طريق الاتصال المباشر من خلال المقابلات الشخصية أو المكالمات الهاتفية. وذلك للتأكد من كافة المعلومات المتاحة لنا.

فضلاً عن رصد بعض الحالات عن طريق تقديم الدعم القانوني لها فور ظهورها، لتجنب حدوث خطأ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن أعداد المختفين. كما اعتمدت الحملة في رصد حالات الاختفاء القسري على الاستمارة الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات والمتاحة على صفحة الحملة[5]. وتم التأكد من صحة المعلومات الواردة بتلك الاستمارات من خلال التواصل المباشر مع أسر الضحايا أو محاميهم.

من هنا فإن الأرقام الواردة في هذا التقرير تعبر عن الحالات التي استقبلتها الحملة في الفترة الزمنية منذ منتصف شهر أغسطس 2017 وحتى بداية أغسطس لعام 2018.

ويلزم التنويه إلى أن الحملة قد واجهت بعض المشكلات أثناء تحديث بياناتها تمثلت، على سبيل المثال، في عدم استجابة بعض الأشخاص ممن استقبلت الحملة بياناتهم أثناء تحديث بياناتها، وعبرت الحملة في بياناتها عن المعلومات المنقوصة بالرمز N/A. كذلك، ينبغي أن يكون واضحاً أن الأرقام والإحصائيات الواردة بهذا التقرير تعبر عما تمكنت الحملة من الوصول إليه فقط، وليس كل حالات الاختفاء القسري في مصر.

[4] - بقرار أحيانا.. عن حجب مواقع الوب في مصر، مؤسسة حرية الفكر والتعبير،5 ديسمبر 2017 متاح على:
https://afteegypt.org/digital_freedoms/2017/12/05/13645-afteegypt.html
5

[5] استمارة تقديم بلاغ عن ضحية اختفاء قسري؛ متاحة عبر الرابط التالي:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeDuPa5Z5XuB8j140Vi8cdtklW0M7kfSXTpbr0g8lmntr9F_g/viewform

كما أن التقرير لا يذكر أي حالة شخص تعرض للاختفاء القسري ثم ظهر مقتولا مما يشير إلى شبهة تعرضهم للقتل خارج إطار القانون، وذلك لأن هذه الحالات تتطلب مجهودا إضافيا في التوثيق، وكانت المفوضية قد أشارت في بيان أصدرته في مارس 2017 عن خطر القتل خارج إطار القانون كخطر يهدد حياة المختفين قسرياً[6]، وذلك عقب توثيق 3 حالات اشتبهت المفوضية في تعرضهم للقتل خارج إطار القانون وذلك عقب الإطلاع على الوثائق وبعض الأدلة التي تشير بحوزتهم بقبضة جهاز الأمني الوطني

وفي يوليو 2017 أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً طالبت فيه بالتحقيق في مزاعم تعرض أربعة رجال للاختفاء والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء[7] شككت فيه في رواية السلطات أن الرجال الأربعة قتلوا في تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن، وطبقاً لشهادات التي وثقتها منظمة العفو الدولية مع أسر الضحايا فإن ثلاثة منهم رأوا آثار تعذيب من بينها كدمات، وكذلك حروق في إحدى الحالات مما يشير إلى وجودهم في حوزة أجهزة الأمن المصرية.

* هناك بعض التعريفات التي قد اعتمدتها الحملة خلال تصنيفها ضحايا الاختفاء القسري، وأثناء عملية الرصد حتى لا يلتبس الأمر لدى القارئ؛ وهي كالتالي:

الاختفاء القسري: التعريف الذي اعتمدته الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

رهن الاختفاء: وهو مجموع الأشخاص الذين لا يزالون رهن الاختفاء القسري بمعزل عن العالم الخارجي، ولم يتمكن ذويهم من معرفة مصيرهم حتى الآن.

قيد الحبس الاحتياطي: وهم مجموع الأشخاص الذين نجوا من الاختفاء القسري، وتأكدت الحملة خلال تحديث بياناتها أنهم محتجزون على ذمة قضايا ولم يصدر بشأنهم أحكام قضائية.

6

[6] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المختفون قسرياً يواجهون شبح الإعدام التعسفي في أماكن الاحتجاز السرية نتيجة تجاهل السلطات لظاهرة الاختفاء القسري، مارس 16، 2017، متاح على؛ http://www.ec-rf.org/?p=1865

7

[7] منظمة العفو الدولية، مصر: فلتحققوا في مزاعم تعرض أربعة رجال للاختفاء والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، يوليو 6، 2017؛ متاح على: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/07/egypt-investigate-allegations-of-disappearance-torture-and-extrajudicial-execution-of-four-men/

مخلى سبيله: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري ومثل أمام النيابة أو جهة، قضائية وأمرت بإخلاء سبيله على ذمة القضية.

مطلق سراحه: وهو كل شخص تعرض للاختفاء القسري لفترة، ولم يمثل أمام أي جهة قضائية، وأطلقت الشرطة سراحه.

الرمز N/A: يشير لعدد من المعلومات، حيث يعني (غير معروف، أو لم تُتح معلومات خاصة بهذا الشأن).

تم تصنيف الفئة العمرية للضحايا ما بين:

من 0 إلى 18 عام (أطفال).

من 18 إلى 40 عام (شباب).

من 40 إلى 60 عام (راشد) وتحت تعريف الراشد يُدرج كل من النوعين الاجتماعيين ذكر وأنثى.

من 60 عام فأكثر (كهل).

كما تم تصنيف محافظات الجمهورية على النحو التالي:

محافظات مركزية وتشمل القاهرة والجيزة والإسكندرية.

وجه بحري وتشمل مدن الدلتا ومرسى مطروح.

وجه قبلي وتشمل محافظات الصعيد.

مدن القناة وتشمل السويس والإسماعيلية وبورسعيد.

مدن سيناء.

الفترة منذ 15 أغسطس 2017 وحتى 1 أغسطس 2018 في أرقام

رصدت حملة أوقفوا الاختفاء القسري منذ 15 أغسطس 2017 وحتى 1 أغسطس 2018 الماضي 230 حالة تعرضت للاختفاء القسري لا يزال رهن الاختفاء القسري منها 32 حالة، وما زال 51 حالة قيد الحبس الاحتياطي وذلك بعد ظهورهم أمام النيابات، وهناك 10 حالة تبين إخلاء سبيلهم أثناء تحديث قاعدة البيانات، كما تم إطلاق سراح 11 شخص دون مثولهم أمام أي جهة قضائية، وهناك 126 حالة غير معلوم مصيرها وأشير إليها بالرمز N/A.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للوضع الحالي للضحية	
قيد الحبس الاحتياطي	٥١
رهن الاختفاء	٣٢
مخلي سبيله	١٠
مطلق سراحه	١١
N/A	١٢٦
الاجمالي	٢٣٠

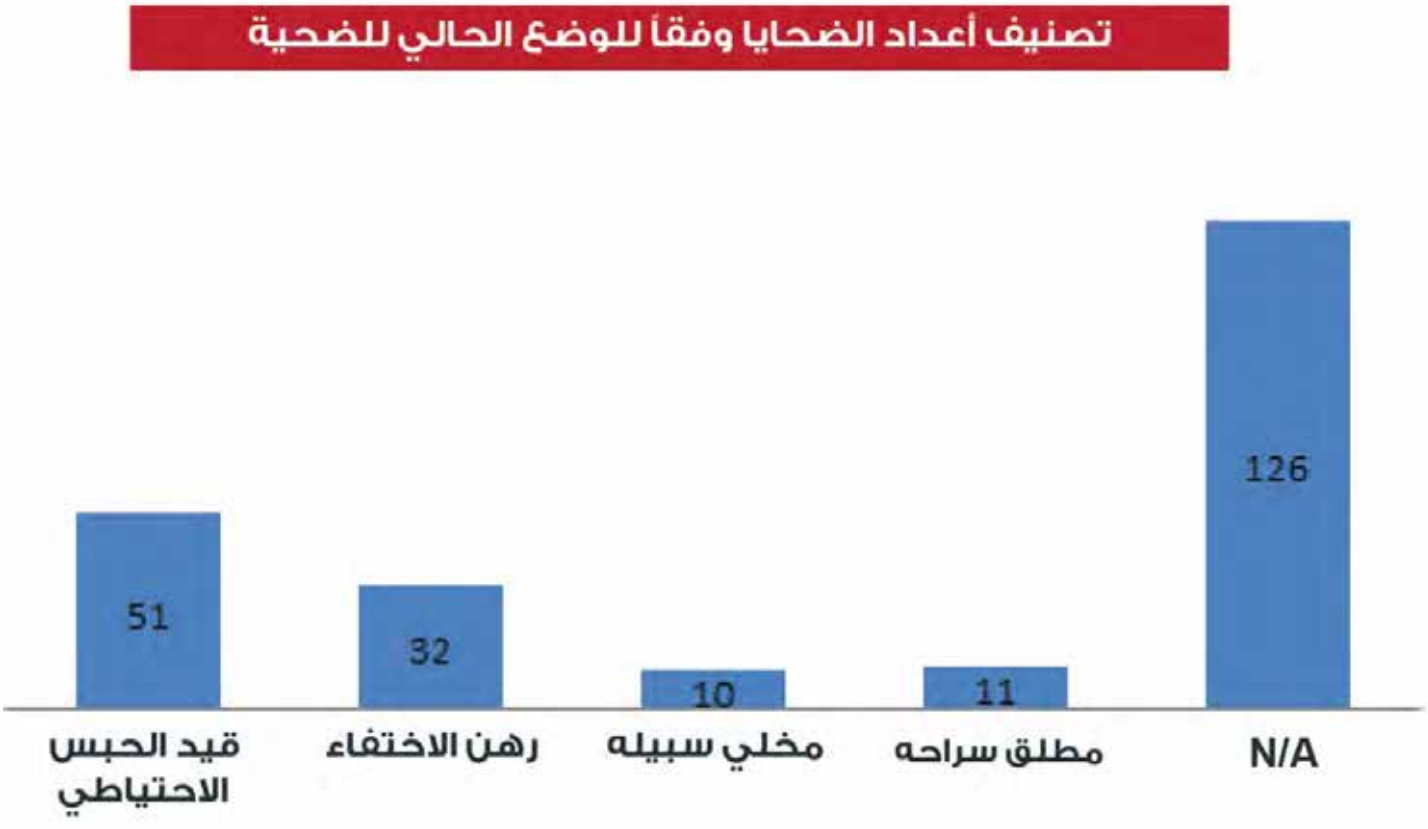

وبتصنيف عدد الضحايا الإجمالي وفقاً للنوع الاجتماعي:

فقد تمثل عدد الذكور بإجمالا 226 حالة، وتمثل عدد الإناث في 4 حالات من إجمالي 230 حالة.

النوع الاجتماعي	
ذكر	٢٢٦
انثي	٤
الاجمالي	٢٣٠

وبتصنيف الضحايا وفقاً لفئاتهم العمرية فكانت أعلى نسبة لفئة الشباب من سن 18 عام وحتى 40 عام وبلغ عددهم 173 حالة تأتي غالبيتهم من طلبة الجامعات، ومثلت فئة الراشدين والتي تتراوح أعمارهم بين 40 عاما إلى 60 في المرتبة الثانية بإجمالي 34 حالة، وتأتي فئة الأطفال في المرتبة الثالثة؛ والذين تتراوح أعمارهم بين 0 إلى 18 عام حيث مثلت 15 حالة، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم فوق سن الستين)الكهول(مثلوا 5 حالات فقط والأشخاص الذين لم تتمكن الحملة من معرفة أعمارهم مثلوا 2 حالة.

تصنيف الفئة العمرية	
أطفال	١٥
شباب	١٧٣
راشد	٣٤
كهل	٥
N/A	٢
الاجمالي	٢٣٠

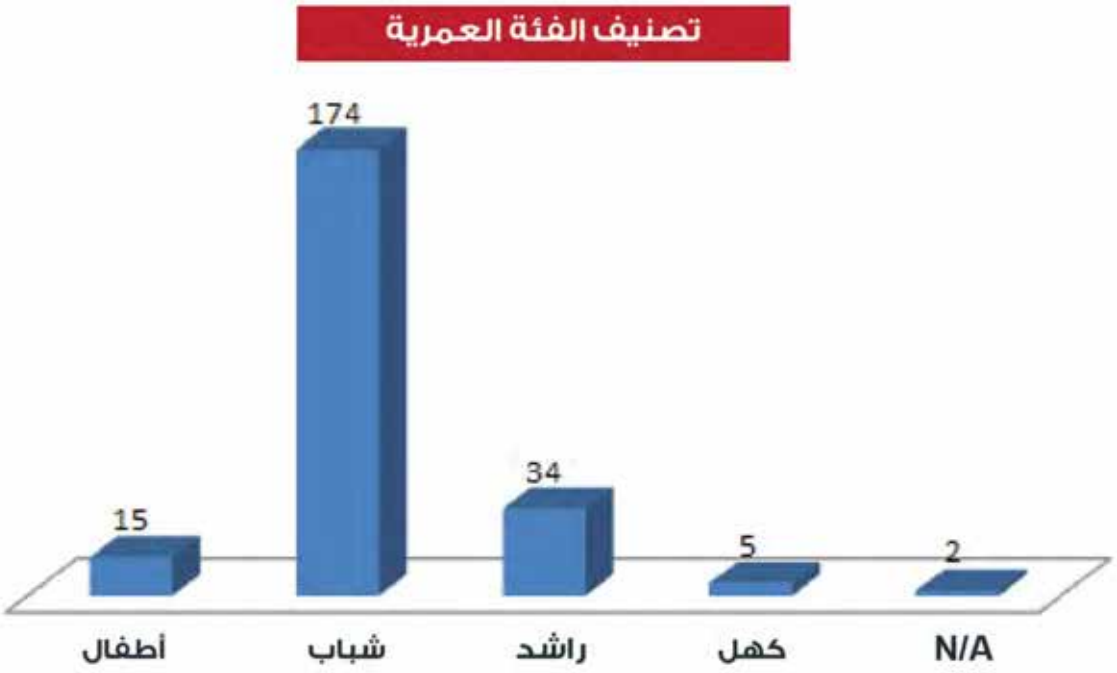

وبتصنيف الفترة الزمنية التي قضاها الضحايا فتم تصنيفها كالتالي:

- من يومين إلى أسبوع: عدد الضحايا 14 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوع إلى أسبوعين: عدد الضحايا 10 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوعين إلى شهر: عدد الضحايا 24 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- شهر فيما أكثر: عدد الضحايا 47 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.

والأشخاص التي لم تتمكن الحملة من معرفة مدة اختفائهم بلغ عددهم 136.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لفترة الاختفاء	
يومين- أسبوع	١٤
أسبوع- أسبوعين	١٠
أسبوعين- شهر	٢٤
شهر فيما اكثر	٤٧
N/A	١٣٥
الاجمالي	٢٣٠

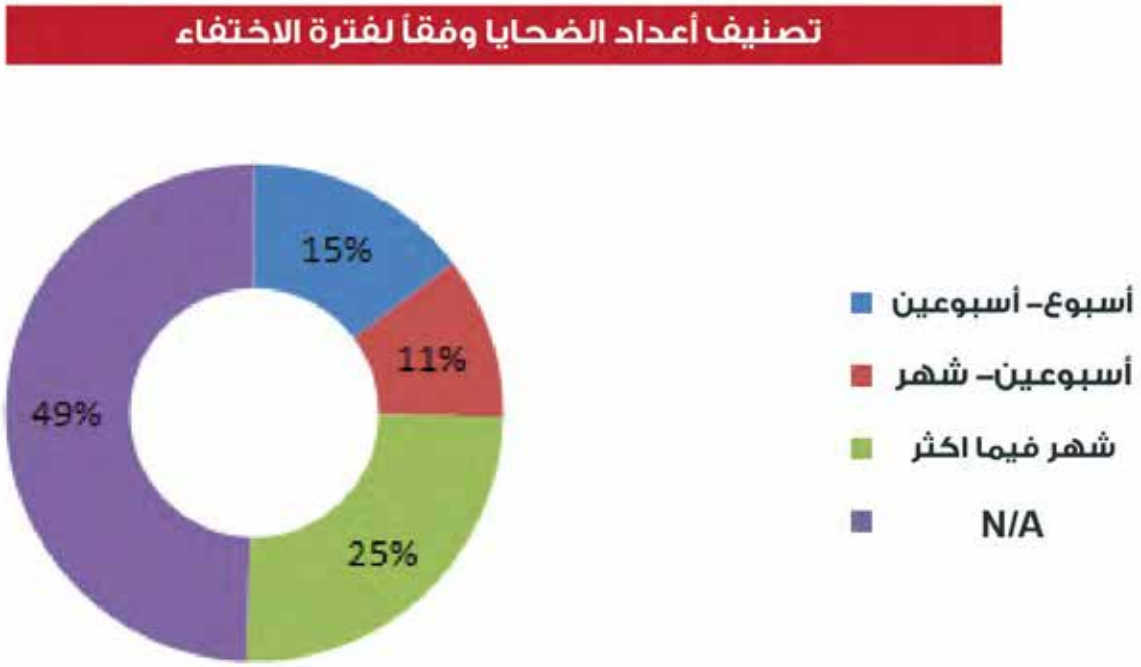

وبتصنيف العدد الإجمالي للضحايا وفقاً للمهنة والوظيفة:

كان عدد الطلاب في الصدارة بإجمالي 82 حالة من العدد الإجمالي للضحايا. ويأتي تصنيف المهن الحرة ــ ويشمل) العمال والعاملين بمجال التسويق والمحاسبين والأطباءوالمهندسين والمترجمين والفنيين والمحاميين والصيادلة والباحثين(في المرتبة الثانية بإجمالي 77 حالة. وفي المرتبة الثالثة جاء العاملين بالوظائف الحكومية وبلغ العدد الإجمالي لهم 82 حالة،بـ ينما مثل الأشخاص الذين على المعاش حالتين وهناك 41 حالة لم تتمكن الحملة من معرفة تصنيفهم الوظيفي.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للوظيفة	
طلبة	٨٢
وظائف حكومية	٢٨
أعمال حره	٧٧
معاش	٢
N/A	٤١
الاجمالي	٢٣٠

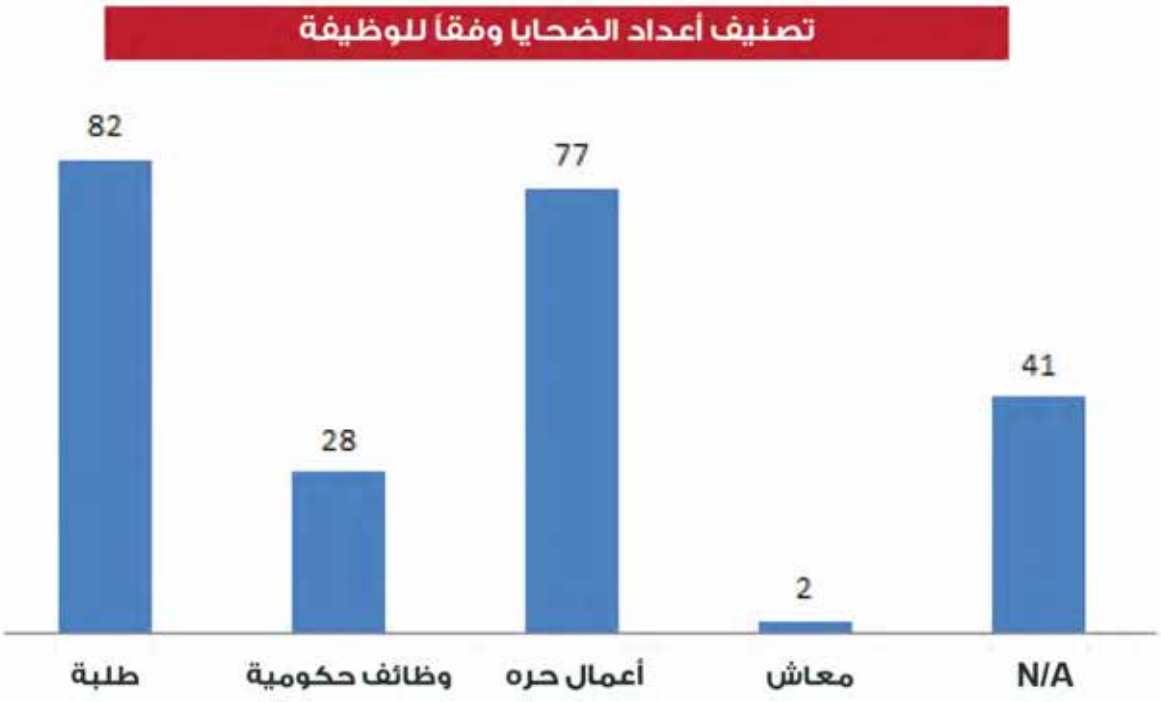

بتصنيف الأماكن التي يظهر فيها الضحايا عقب فترة اخفائهم والمقصود بظهورهم هنا هو "تمكن الضحية من الوصول لعائلته سواء بمكالمة هاتفية، أو بتمكن أسرته من معرفة مكان احتجازه وتمكنهم من مقابلته":

مثلت نيابة أمن الدولة العليا أعلى نسبة في الأماكن التي يظهر بها الضحايا بإجمالي 38 من إجمالي عدد الضحايا، وفي المرتبة الثانية تأتي النيابات العامة بأجمالي 24 حالة، وأقسام الشرطة بإجمالي 8 حالة من العدد الإجمالي تليها السجون الرسمية بإجمالي 6 حالة، وتأتي البيانات الإعلامية التابعة لوزارة الداخلية، المكتوبة والمصورة كذلك كمصدر هام أيضاً لعائلات الضحايا في معرفة مصير ذويهم، حيث يظهر بعض المختفون قسرياً في فيديوهات تبثها وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع. وفيها يظهر الضحايا وهم يعترفون بجرائم تتعلق بقيامهم بجرائم تعمل على

قلب نظام الحكم، وانتمائهم لجماعة إرهابية واتهامات أخرى. وقد كشفت تلك البيانات والمواد الإعلامية الأمنية عن مصير 4 حالات من العدد الإجمالي للضحايا. فيما ظهر في معسكر شرطة شخص واحد، ومديرية أمن حالة واحدة، ومقر للأمن الوطني شخص واحد بعد أن أطلق سراحه.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن ظهورهم	
نيابة أمن الدولة العليا	٣٨
نيابات	٢٤
اقسام شرطة	٨
سجون رسمية	٦
معسكر شرطة	١
مديرية أمن	١
بيانات اعلامية	٤
مقار أمن وطني	١
N/A	١٤٧
الاجمالي	٢٣٠

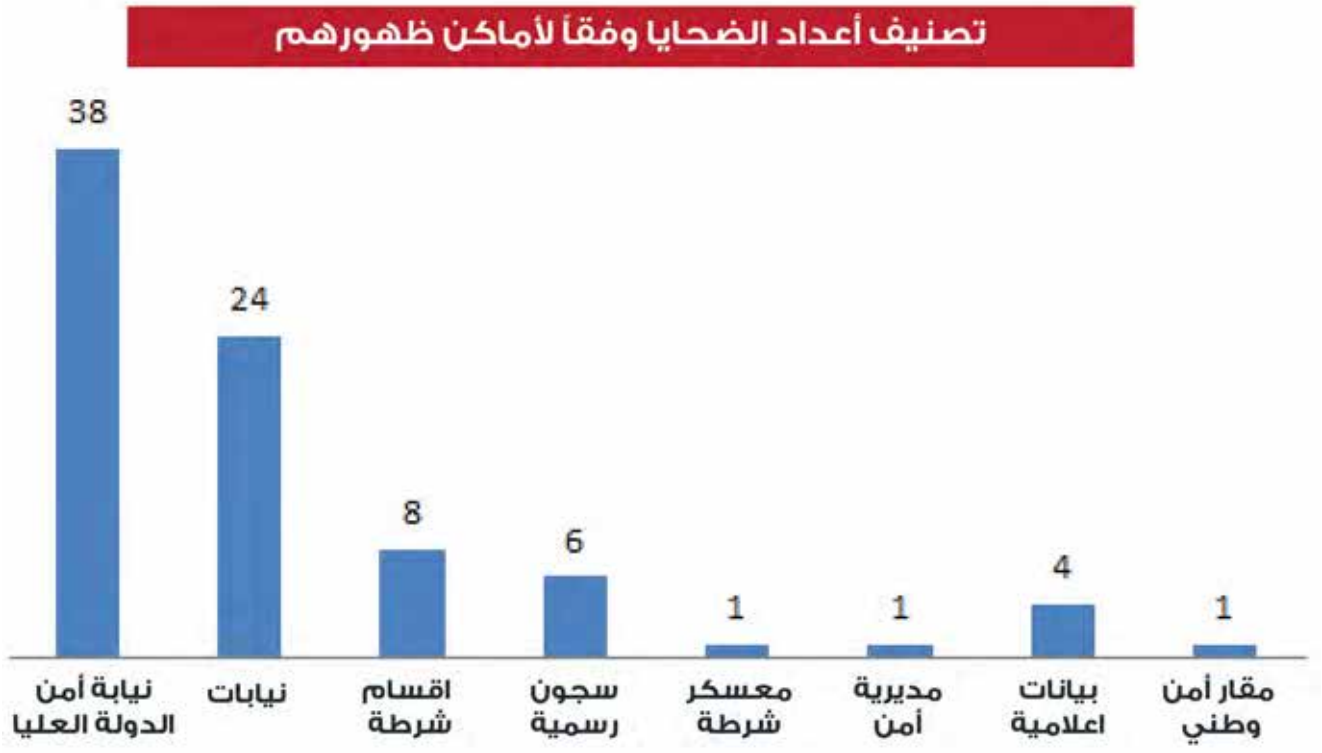

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع القضايا التي مثلوا أمامها عقب فترات اختفائهم:

فهناك 47 حالة يمثلون أمام القضاء العادي ويشمل النيابات العامة ونيابة أمن الدولة، وهناك حالات يحاكمون محاكمة عسكرية أمام النيابات والمحاكم العسكرية.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع القضية	
مدني	٤٧
عسكري	٦
N/A	١٧٧
الاجمالي	٢٣٠

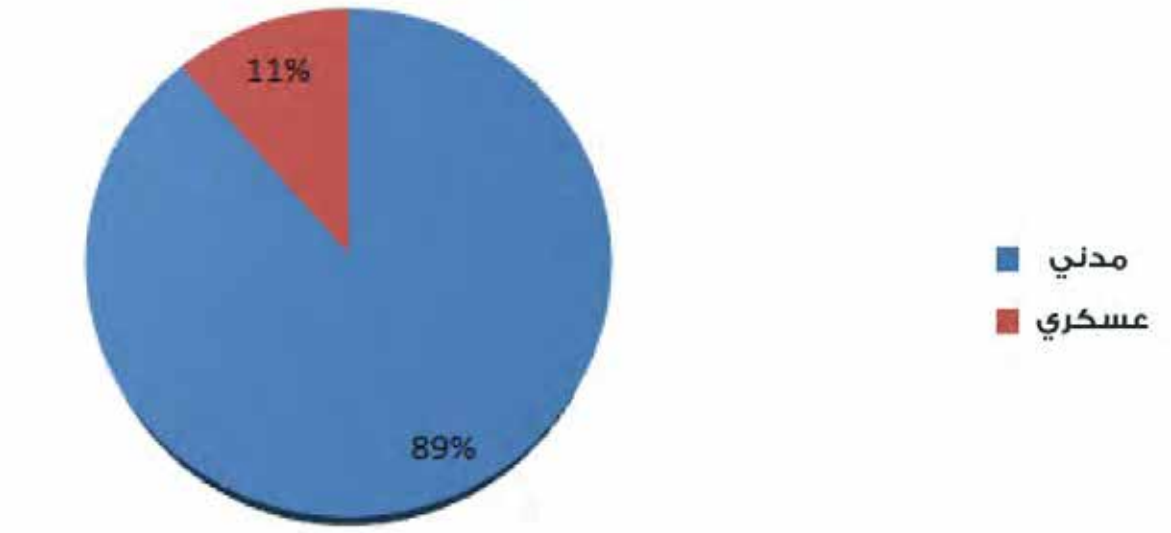

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم فترات اختفائهم

فمثلت مقار الأمن الوطني داخل المحافظات المختلفة بإجمالي 42 حالة من العدد الإجمالي للضحايا، وهناك 7 حالات كانوا محتجزين داخل أقسام الشرطة، بينما مثلت مقار معسكرات الأمن المركزي 5 حالات من العدد الإجمالي. وحالة واحده قضت فترة اختفائها في مديرية أمن.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمكان الاحتجاز وقت الاختفاء	
مقار أمن وطني	٤٢
اقسام شرطة	٧
معسكر شرطة	٥
مديرية أمن	٢
N/A	١٧٤
الاجمالي	٢٣٠

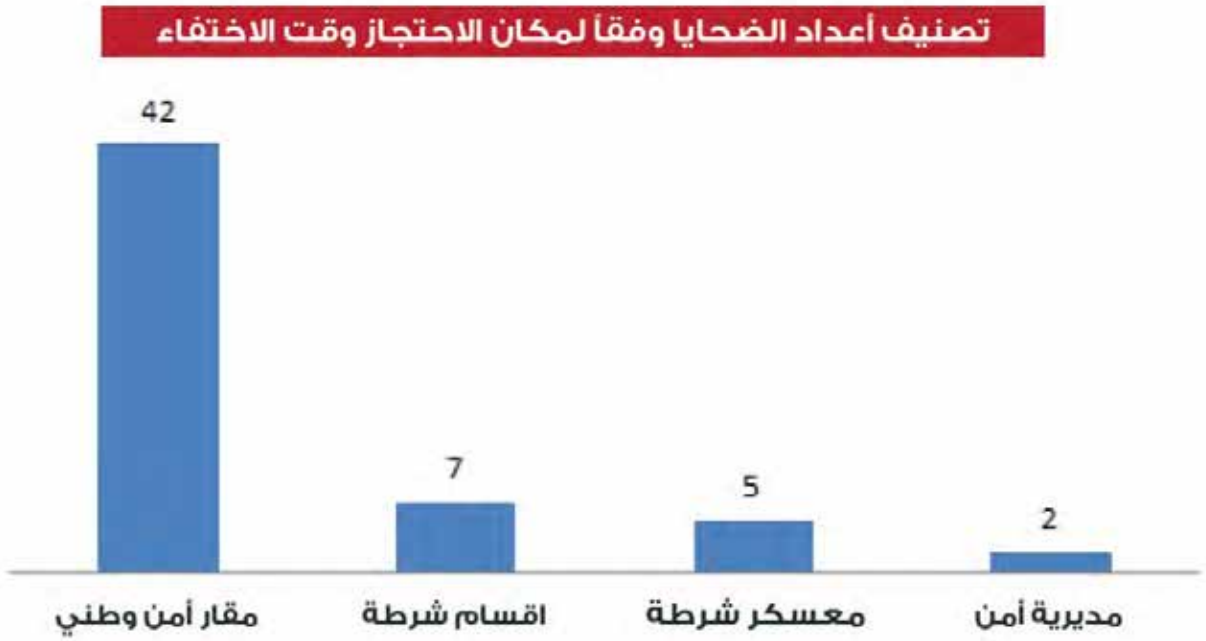

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم الحالي

تأتي مناطق السجون الرسمية في الصدارة بإجمالي 42 حالة من العدد الإجمالي للضحايا، و8 من إجمالي الحالات محتجزين بأقسام ومراكز شرطية، وهناك 5 حالات محتجزين داخل معسكرات تابعة لقوات الأمن، و5 حالات محتجزين داخل مديريات امن.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمكان الاحتجاز الحالي	
سجون رسمية	٤٢
اقسام شرطة	٧
معسكر شرطة	٥
مديرية أمن	٢
N/A	١٧٤
الاجمالي	٢٣٠

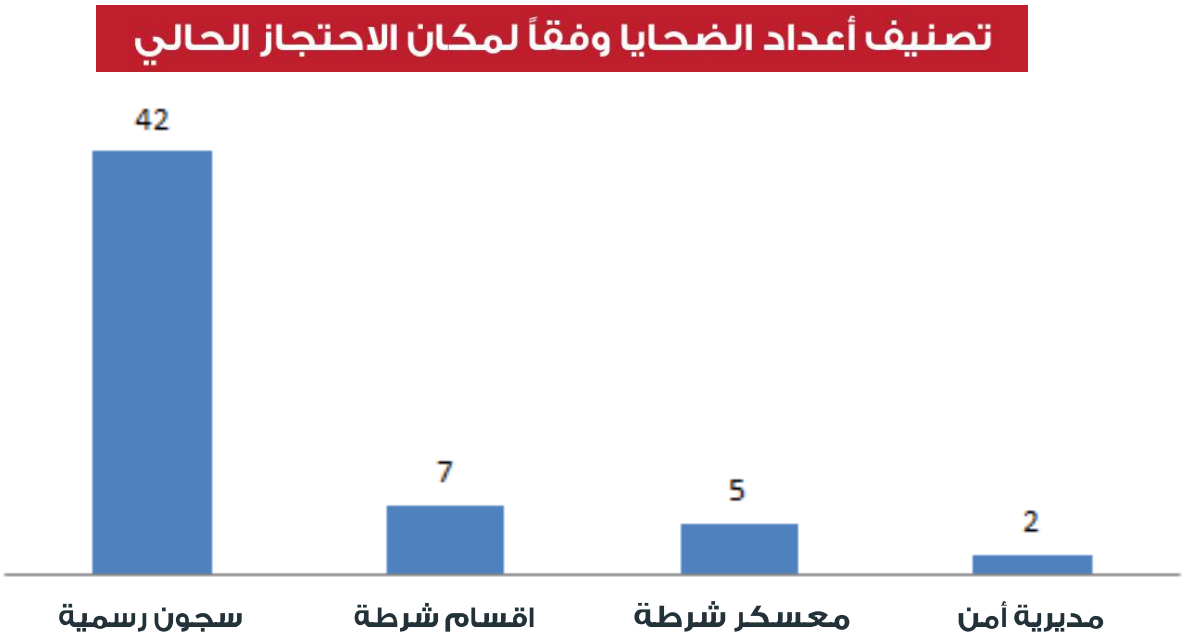

وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً للحالة الاجتماعية:

1- **أعزب**: 122

2- **متزوج**: 96

3- **أرمل**: 1

4- N/A: 11

الحالة الاجتماعية	
أعزب	٩٦
متزوج	١٢٢
ارمل	١
N/A	١١
الاجمالي	٢٣٠

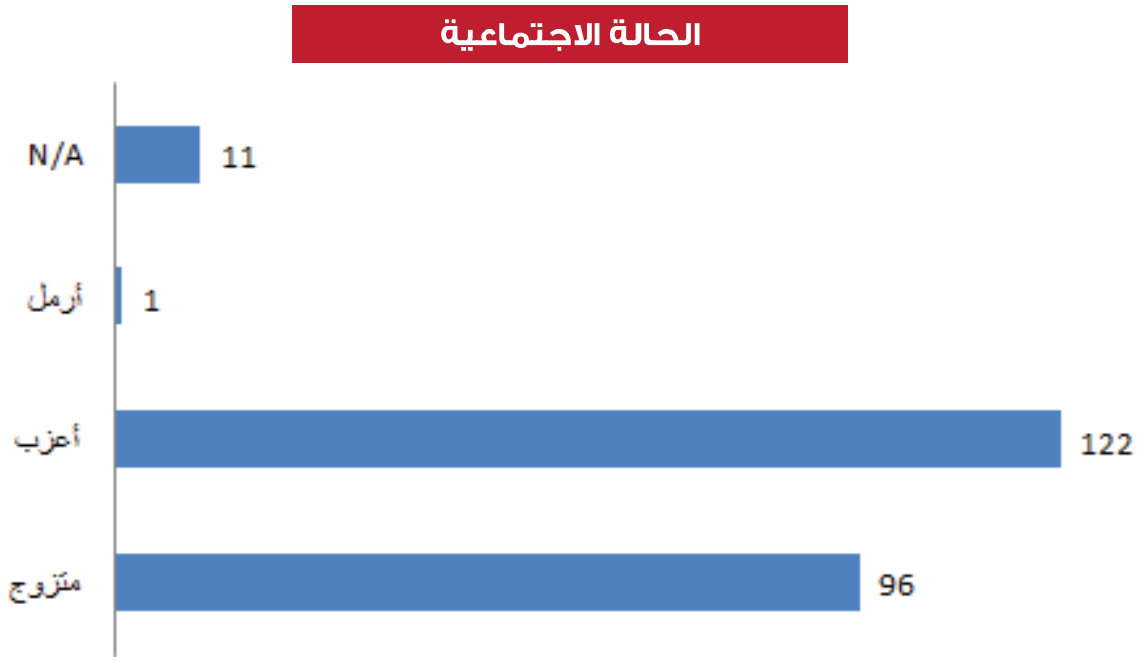

<u>وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع التحرك الأمني:</u>

بلغ عد الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم من المنزل 81 حالة، بينما كان عدد المقبوض عليهم عن طريق الاستيقاف الأمني 61 حالة، و19حالة قبض عليهم من مقر عملهم، و8 حالات قبض عليهم داخل أقسام شرطة خلال إنهاء إجراءات إخلاء سبيلهم، بينما الحالات التي لم تتمكن الحملة من معرفة مكان إلقاء القبض عليهم بلغت 61 وتم الإشارة لها برمز N/A.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لنوع التحرك الأمني	
المنزل	٨١
أستيقاف امني	٦١
اقسام شرطة	٨
مقر العمل	١٩
N/A	٦١
الاجمالي	٢٣٠

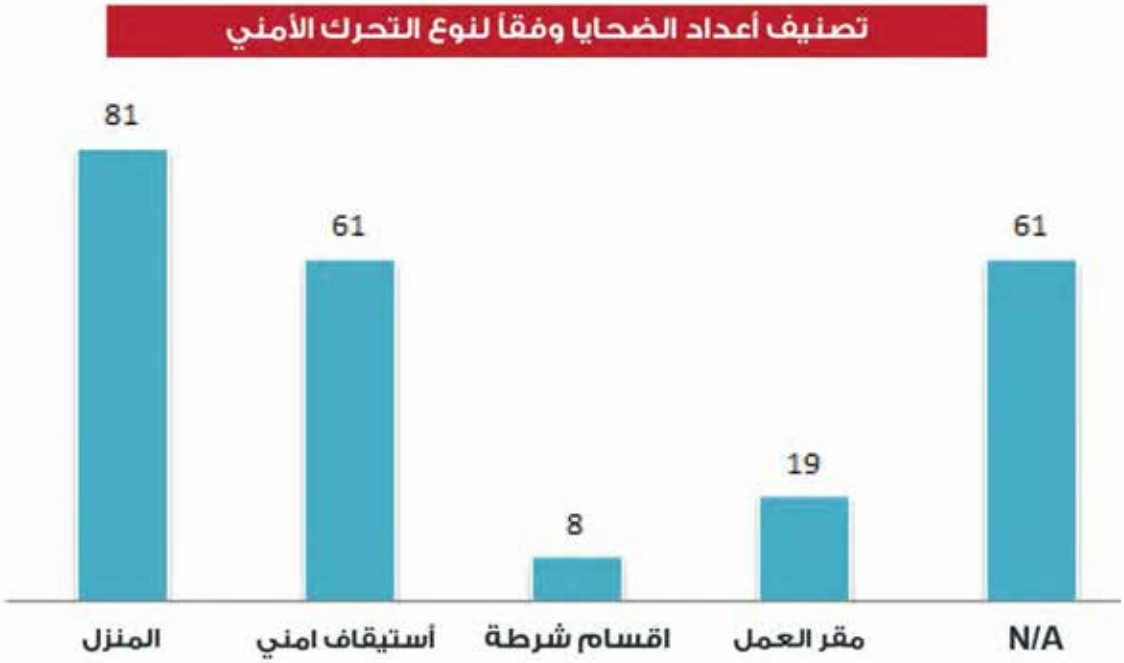

<u>وبتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمحافظة واقعة القبض:</u>

كانت لمحافظة القاهرة النصيب الأكبر، حيث سجلت 60 حالة، تليها محافظة الجيزة 25 حالة، وفي المرتبة الثالثة محافظة الإسكندرية 22 حالة، ثم محافظة الشرقية 18 حالة، وبقية المحافظات، دمياط 13 حالة، كفر الشيخ 12 حالة، الدقهلية 9 حالات، الفيوم 8 حالات، البحيرة 8 حالات، الغربية 6 حالات، بني سويف 5 حالات، القليوبية 4 حالات، المنوفية 4 حالات، الإسماعيلية 3 حالات ، السويس 3 حالات، أسوان 3 حالات، قنا 3 حالات، ومحافظتي أسيوط ومنيا حالة لكل محافظة، وكان عدد الحالات التي لم تتمكن الحملة من معرفة محافظة القبض عليهم 22 حالة.

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمحافظة واقعة الاختفاء	
القاهرة	٦٠
الجيزة	٢٥
الإسكندرية	٢٢
الدقهلية	٩
القليوبية	٤
المنوفية	٤
الشرقية	١٨
الغربية	٦
البحيرة	٨
دمياط	١٣
الفيوم	٨
بني سويف	٥
السويس	٣
المنيا	١
كفر الشيخ	١٢
أسوان	٣
الإسماعيلية	٣
قنا	٣
أسيوط	١
N/A	٢٢
الاجمالي	٢٣٠

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لمحافظة واقعة الاختفاء

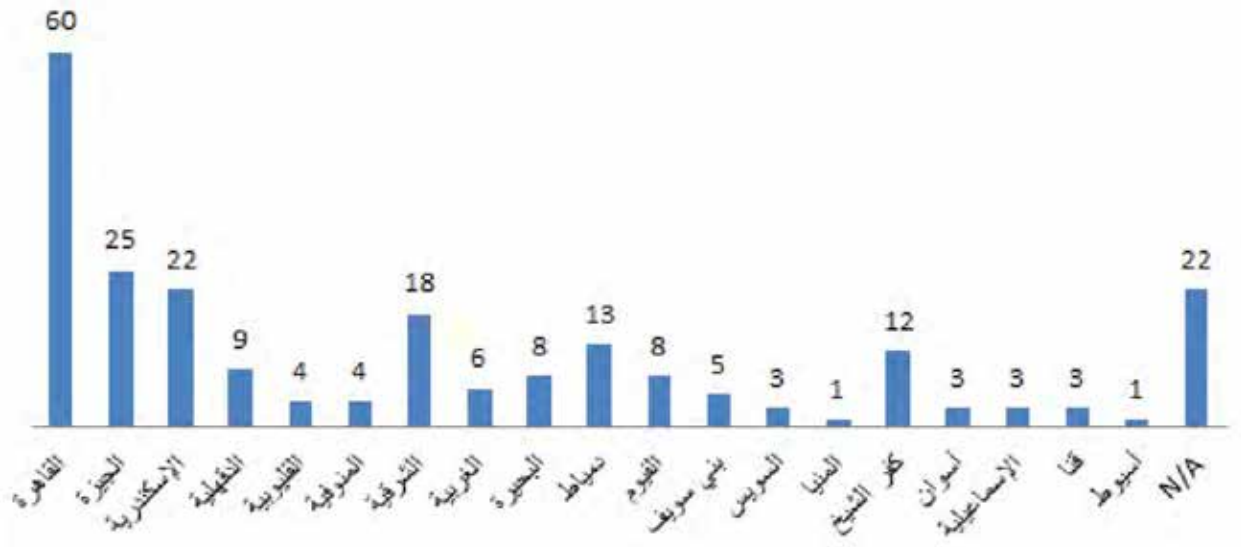

وبتصيف أعداد الضحايا وفقاً لشهر القبض عليهم:

كان شهر يناير الأكثر حيث رصد فيه 32 حالة، شهر فبراير 22 حالة، شهر مارس 27 حالة، أبريل 25 حالة، شهر مايو 24 حالة، شهر يونيو 16 حالة، شهر يوليو 14 حالة، شهر أغسطس 24 حالة، شهر سبتمبر 12 حالة، شهر أكتوبر 9 حالات، شهر نوفمبر 8 حالات، شهر ديسمبر 17 حالة.

31

تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لشهر الاختفاء	
يناير	٣١
فبراير	٢٢
مارس	٢٧
أبريل	٢٥
مايو	٢٤
يونيو	١٦
يوليو	١٤
أغسطس	٢٤
سبتمبر	١٢
أكتوبر	٩
نوفمبر	٨
ديسمبر	١٧
N/A	١
الاجمالي	٢٣٠

من هنا للإطلاع على قاعدة البيانات

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1x420E3jH2s1ub9LHOsTP10oeB4zXrjZgmESux70smz4/edit#gid=586471923

خلاصة وتوصيات:

– الإفصاح عن أماكن احتجاز المختفين قسرياً الواردة أسمائهم بالتقرير وبتقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان وتقارير حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" والمنظمات الحقوقية المصرية والدولية.

– تجريم الاختفاء القسري في قانون العقوبات المصري كجريمة لا تسقط بالتقادم وتشديد العقوبة بما يتلاءم مع جسامة هذا الانتهاك.

– تعديل قانون العقوبات بحيث يتم اعتماد تعريف التعذيب الموجود في اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1984.

– الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998

– الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة 2006

– الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002

– إعلان رئيس الجمهورية عن رفض جريمة الاختفاء القسري وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وتعهده بمحاسبة المسئولين عن هذه الجرائم.

– إصدار قانون يمنع احتجاز المدنيين في مناطق أو سجون عسكرية.

– محاسبة المسؤولين عن ممارسة الاختفاء القسري من قيادات قطاع الأمن الوطني والمخابرات الحربية والمسؤولين عن احتجاز أشخاص في تلك الفترات داخل أماكن احتجاز غير قانونية أو سرية.

– الرقابة الدورية من قبل النيابة والقضاء على المقرات التابعة لجهاز الشرطة ومقار الأمن الوطني والسجون ومعسكرات الأمن المركزي والسجون العسكرية.

– النظر في الإجراءات التي اتخذها ذوو المفقودين من بلاغات وشكاوى تثبت إخفاء ذويهم من قبل الأجهزة الأمنية والبت فيها على وجه السرعة والرد على أسر المختفين قسرياً بخطاب رسمي يتضمن نتيجة البحث والتحقيق في اختفاء ذويهم.

– تشكيل مكتب تابع للنائب العام برئاسة محامي عام يختص في التحقيق في حالات الاختفاء القسري بصلاحيات التفتيش على أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

– السماح للمجلس القومي لحقوق الإنسان بزيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز والسماح للمنظمات الحقوقية بالقيام بزيارات للسجون وأماكن الاحتجاز للتأكد من تطبيق القانون وتمتع المحتجزين بحقوقهم.

– اعتراف المجلس القومي لحقوق الإنسان بوجود الجريمة بشكل صريح من خلال الاعتماد على النص المذكور بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعرض التعريف الذي اعتمد عليه أثناء إعداده لهذا التقرير للرأي العام.